

هل السعودية مستعدة لاستمرار الحرب على اليمن؟

■ **حميدي العبدالله**

أطلق الجيش اليمني أول صاروخ سكود على قاعدة الملك خالد في خميس مشيط، كذلك قصفت المدفعية وراجمات الصواريخ اليمنية مواقع أخرى حيوية مثل «أرامكو»، كما تستمر مهاجمة مواقع سعودية بالقرب من الحدود اليمنية في مناطق نجران وجيزان وعسير.
وهذت قيادة الجيش اليمني، بعد إعلانها المسؤولية عن إطلاق صاروخ سكود، بأن هذا مجرد تحذير، وإذا ما استمرت الحرب على اليمن، وقتل المدنيين، فإن لدى الجيش خيارات أخرى وينك أهداف في عمق المملكة العربية السعودية.

نجم حتى الآن من الردّ اليمني سقوط عدد من ضباط وجنود الجيش والحرص الوطني السعودي، إضافة إلى تدمير بعض المواقع والمنشآت العسكرية القريبة من الحدود، وتهجير سكان المدن والبلدات الواقعة في جيزان ونجران وعسير.

مع اقتراب مرور ثلاثة أشهر على اندلاع الحرب على اليمن، يمكن تلخيص المشهد على النحو الآتي:

أولاً، على الرغم من نجاح التحالف الذي تقوده السعودية بتدمير الكثير من منشآت البنية التحتية، والحاق الأذى بالكثير من المنازل والممتلكات، وسقوط ما يقارب 3 آلاف شهيد وآلاف الجرحى، إلا أنّ «عاصفة الحزم» وبعدها «إعادة الأمل» لم تحقق أي هدف من الأهداف التي أعلنت، سواء في بداية الحملة أو في الأسابيع القليلة الماضية، فحمية عدن والمحافظات الجنوبية وإبقائها تحت سيطرة أنصار عبد ربه منصور هادي لم يتحقق، بل إنّ الجيش وأنصار الله حققا في غضون الأشهر الثلاثة الماضية المزيد من المكاسب والسيطرة على مزيد من المدن والمواقع في المحافظات الجنوبية، حيث أصبح أنصار هادي مجرد فلول، وبالتالي لم يتحقق هدف إضعاف «الحوثيين» والقضاء على قدرتهم العسكرية، كما لم يتمّ إرغامهم على الانسحاب من المدن والعودة إلى محافظة صعدة. وحتى الهدف الأخير الذي أعلنه الناظر العسكري السعودي باسم الحملة العسكرية على اليمن بأن هدف الحرب بات الدفاع عن الحدود السعودية لم يتحقق إطلاقاً، لا جزئياً ولا كلياً، في ضوء تصاعد الهجمات اليمنية على مواقع الجيش والحرص الوطني السعودي المنتشر على الحدود، واقتحام اليمنيين الكثير من المواقع.

ثانياً، حكومة المملكة السعودية استنفدت أوقاتها في الحرب اليمنية ولم يعد لديها سوى الاستمرار بالقتل والإحراق الأذى بالبنية التحتية وممتلكات المواطنين وسقوط المزيد من الضحايا، دون أن يتحقق أيّ هدف جراء استمرار هذه الهجمات، إذ ليس بمقدور الجيش السعودي وحلفائه شنّ هجوم بري، وبالتالي وصل الخيار العسكري، إلى طريق مسدود.

ثالثاً، الجيش اليمني واللجان الشعبية، على عكس الجيش والحرص الوطني السعودي، لا يزال يمتلك أوراق يمكن استخدامها في الردّ، مثل ضرب مواقع أكثر عمقا داخل أراضي المملكة، والستهداف منشآت حيوية، مثل المنشآت النفطية، إضافة إلى تطوير مدى طلي الهجمات البرية داخل الأراضي السعودية.

في ظل هذا المشهد هل تملك حكومة المملكة العربية السعودية مصلحة في استمرار الحرب على اليمن، أم أنّ مصطلحتها باتت تكمن في إفساح المجال أمام حلول سياسية تحفظ ماء الوجه، عبر مؤتمر جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة؟

من الأناضول إلى القدس سقوط محاور

وعصر مقاومة يكتب من جديد

■ **سعد الله الخليل**

تجمع القوى الإقليمية والدولية رغم اختلافها في السياسات والرؤى على أهمية الانتخابات البرلمانية التركية وانعكاساتها على مجريات الأحداث في الإقليم المشتعل بنيران المصالح وتصاريفها من جهة، وصراع الوجود ورسم الخرائط الجيوسياسية من جهة أخرى، بسنوات ضياعا والخس ومن رافقتها من تغيير في الأوراء والأشكال والإيقاع. وفق مقتضيات الحراك الدائر على الساحتين السياسية والميدانية مما يجعل للانتخابات التركية ثقلاً وزناً في رسم التفاهات السياسية والميدانية، والتي بدأت مع توقيع التفاهم الإطاري حول الملف النووي الإيراني وستنتهي في الثلاثين من حزيران الحالي الموعد النهائي للتوقيع.
دخل أردوغان الانتخابات النهائية منافقاً بملافاً داخلية وخارجية ترخي بظلالها على المشهد الانتخابي، بعد أن خبا وهج الحرية والعدالة وانكسرت أحلام الإسلام السياسي في المنطقة كغلاء ميدتل لمشروع تنظيم «الإخوان المسلمين» في المنطقة.

من سلطان القرن الحادي والعشرين أصوات الأكراد التي لطالما كسب أصواتهم عبر اللعب على يدغفة مشاعرهم الدينية تارة أو الاحتيال عليهم عبر المناورة في عملية السلام التي على أساسها منحه الأكراد أصواتهم في الانتخابات السابقة، ليكتشفوا بأنّ أردوغان كان همّه الدخيل كسب أصواتهم الانتخابية والبقاء سلاحيهم دون منجمه أي حقوق سياسية وفي الداخل التركي لتلقي خطوط انكاسات الداخل والتخيط الأردوغاني في الملفات الخارجية من اللعب والمناورة المكشوفة في العلاقة مع إيران، إلى التورط في سورية والدعم المفوض لتنظيمات «النصرة» و«داعش» وما أثاره من خلافات سياسية في الداخل منذ بداية الأحداث في سورية وانتهاء بإدخال «النصرة» و«داعش» من البوابات الحدودية التركية مروراً بفضيحة الشاحنات المحملة بالأسلحة، وهو ما يقطع الطريق أمام أيّ شراكة تركية مع العدالة والتنمية تسمح بوقف الانهيار الأردوغاني ضمن تراجع وتصفية مشروع «الإخوان المسلمين» في المنطقة، وكلّ من انحاز له في المنطقة ومن بينها حركة حماس التي آثرت إخوتيتها على مقاومتها، وآثرت السير في مشروع إسقاط سورية والمهادنة للتيارات المتشددة المتطرفة على اعتقاد أنها في منأى عن تلك التيارات لتجد «داعش» التي ساندتها في سورية بين أحضانها في قطاع غزة.

ظهور «داعش» في غزة كنتيجة حتمية لتمدها في المنطقة وسكوت «الإخوان» عنها قابله في الضفة الفلسطينية الأخرى نمو لداعشية عبرية لا تقل إجراماً عن نظيرتها المتسربة لبراء الإسلام والتي تطلق على نفسها جماعة «منظر فو المعبد، الداعية إلى هدم المسجد الأقصى والتي نمت وتعدّت من صعود التيار الديني القومي الذي كان حزب الليكود فخلال ثمانية وأربعين عاماً من عمر الاحتلال تحوّلت تلك الجماعة من جماعة هامشية في المجتمع الصهيوني إلى صاحبة ثقل وأزن وقرار سياسي في الكنيست والحكومة يحملون بإزالة المسجد الأقصى وبناء المعبد في مكانه قد حققوا لفرة خطيرة في النفوذ الحكومي حيث استحوذت في حكومة نتنياهو الحالية على 7 مقاعد حقوا أقل من الليكود و3 من البيت اليهودي بينها وزارات العدل والتعليم والسياحة والأمن الداخلي والاستيطان أي أن 28 في المئة من مقاعد الحكومة بأيديهم، ويشير تقرير لملقى القدس الثقافي إلى أنّ دخول «البيت اليهودي» شريكاً حكومياً بأيديهم، في اللحظة الأخيرة مكّنه من فرض كثير من الشروط، بينها تسليم وزارة العدل للمتطرفة أيليت شاكيد.

أمام مشهد التشدد الداعشي وضياح بوحلة حماس، وفي الذكرى الثامنة والأربعين لما يصفه البعض بالكنتسة، يجعد الحراك الشعبي في القدس والذي أطلق بحطف مستوطنين للفتى المقدسي محمد أبو خضير بوصلة الصراع والحراك صوب القدس في رسالة واضحة بأنّ الاحتلال لم «يبدجن» المقدمات التي لا يزال يرفض الاحتلال كما التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» التي أستدرجت السلطة إلى مزيد من التنسيق من بوابات مختلفة.
عقود من الصراع والمواجهة تثبت وضوح الخيارات، فمن حارب مشروع العروبة والمواجهة منذ بداية جرمال عبد الناصر وحافظ الأسد يحارب اليوم للنيل من محور بيني خياراته على أساس الدفاع عن الحف الفلسطيني... إسقاط المشروع الأردوغاني الداعشي من الأناضول إلى القدس يرسم ملاحم عصر جديد يؤكد صوابية مشروع كانت وما زالت بوصلة القدس.

ماذا سيحلّ بتركيّا؟

- استفاقت تركيا على أئين أردوغان وحزبه، يوم انتخابات فاصل استعّ له الأكراد والمعارضون ليقولوا للدكتاتور السلطان.
- بعد سنوات من النفاق الديني والسياسي سيحصل حزب «الإخوان المسلمين» أصوات كتلته التاريخية، وهي تلك الأتراك ومعها من كسبهم من أصحاب المصالح والصفقات الذين لا زالوا يفتنون ورفقهم الراحبة أو يخافون معاندته.
- إزن، سيحصل أردوغان أقل من نصف الأصوات ويعجز عن تشكيل حكومة، ويقوّز الدعوة إلى انتخابات مبكرة في الحريف ليبلأ أصوات أقل ويبدأ بالسقوط.
- أمام أردوغان طريق واحد لنفادي النتيجة القاتلة وهو طريق الدم والتزوير.
- أن يفشل زعمان أردوغان مجموعة من الأحداث والمشاجبات في مناطق الأكراد لإغواء نتائج انتخابات العديد من صناديقها، ومنع حزب الشعوب الديمقراطي من نيل ما يكفي من أصوات لدخول البرلمان.

- يعرف أردوغان أنه يستطيع هذه المرة أن يسرق السلطة لكنه لن ينجح في تعديل الدستور.
- يعرف أردوغان أن سرقة السلطة ستكلف أخذ تركيا إلى حرب أهلية تهدد وحدتها واستقرارها.
- في كل حال سيبدأ نور أردوغان في سورية والمنطقة بالتراجع بعد الانتخابات ونتائجها.

التعليق السياسي

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

أميركا تشرّع تقويض الحريات بذريعة الأمن ومكافحة الإرهاب

الموضوع الأهمّ والشاغل للأميركيين تجسد في تجدّد الجدل

حول العمل بقانون «الباتريوت» الذي تنتهي صلاحيته تلقائياً في الأول من حزيران الجاري، أنّ لم تتخذ إجراءات إضافية لتجديده أو تعديله.

سينتاول قسم التحليل تلك المسألة بكلّ ابعادها وتداعياتها ونتائجها الأنيّة في ظل موسم الانتخابات الرئاسية وما يرافقه من «تسييس ومزايدات» من كافة الأطراف والقوى المعنية، وآفاق قرار القضاء بالأصطفاض ضدّ إرادة الإدارة والأجهزة الأمنية واعتباره جهود التجسس «خارج الشرعية».

أميركا: قانون «الحدّة» من الحريات

انضمّ معهد كاتو إلى حملة انتقاد نفوذ الأجهزة الأمنيّة والاستخباريّة الأميركيّة، بالتزامن مع بدء الجدل حول تجديد العمل بقانون «باتريوت» لتقييد حرية المواطن. وأوضح لأعضاء الكونغرس انه ينبغي عليهم الإقلاع عن وهم استصدار تشريع صلب «يوفر للمحققين ضمانة صلبة حاسمة للحيلولة دون حدوث تجاوزات»، مناشدا تعزيز النصوص القانونية «بشروط توفر الشفافية»، التعبير الذي يلقي اجماعاً وأنّ نظرياً في أوساط المجتمع الاميريكي المختلفة.

رحب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية «بجهود الاقليّة» في الكونغرس التي أسهمت في إنهاء صلاحية المواد الشائكة من قانون «باتريوت»، لا سيما المادة 52 المثيرة للقلق. وأوضح أنّ «الكونغرس اشغلت بصياغة بعض النصوص لإصلاح القانون الجاري ما يضع حدا لجمع بيانات شاملة للمواطنين»، بيد انه يتعيّن علينا بدء التحضيرات للمعركة الأوسع بعد سنتين من تاريخه، 1 حزيران 2017، عندما ينتهي العمل بالمادة 702 الخاصة بتقتين جهود جمع البيانات الاستخباريّة الخاصة بالدول الأجنبية... نظرا إلى تنامي معارضة دولية للتجسس الأميركي على مواطنيها كما اوضحت وثائق ادوارد سنودن.

خلفية ضرورية

دُمّل العالم بحجم وطبيعة الوثائق والأسرار التي كشفها صاحب الضمير الحي ادوارد سنودن عن سلطة ونفوذ وكالة الأمن القومي وتجنسها على كل ما يتعلق بمكالمات هاتفية، ودية، ومن ثمّ تبين انها تنصّت وتجمع بيانات كافة الاتصالات الهاتفية والالكترونيّة للمواطنين الأميركيين، وكامل ما يصدر عن او تنتقل الأجهزة والمعدات الأميركيّة على نطاق العالم اجمع.

كان لكشف سنودن، منتصف عام 2013، وقع الزلزال الرضيّة على سمعة وميية الولايات المتحدة وأجهزتها المختلفة، ونشره تباعا وضمن خطة مدروسة لوثائق وكالة التجسس لناحية عدم خصوصية لتي جراه او دوائر رقابية، لدى اصدقاتها وحلفائها الذين أصابتهم المفاجأة لما تمّ الكشف عنه، لا سيما في ألمانيا ودول أخرى.

دخلت المؤسسة الحاكمة الأميركيّة في صراع في ما بينها، منذ شهر تشرين الأول عام 2013، لتجاوز الأزمة والإيحاء بتقليلها إدخال إصلاحات قانونية واعتماد إجراءات شفافة لتقييد سيطرة الوكالة ويدها الطويل، وتداول لجان متعدّدة في الكونغرس مشاريع قرارات مختلفة في هذا الشأن.
أهمّ وأخطر ما كشف عنه سنودن كان الفصل 215 من «قانون الباتريوت» أو مكافحة الإرهاب، الذي وفر الأرضية والمبررات القانونية للوكالة لتنصّت وجمع بيانات هائلة عبر مسبوقة في جميعا ومحتوياتها واحتفاظها بها، منذ اقرار القانون عقب احداث أيلول 2001. وأفادت الوثائق ان الوكالة «جمعت واحتفظت بصورة سريّة كل ما يتعلق بالاتصالات الهاتفية والالكترونيّة لكافة الأميركيين» دون استثناء.

تدارك الرئيس اوباما خطورة الجدل والرفض الشعبي والدولي، وأعلن في كانون الثاني 2014 عزمه على «إنهاء العمل» بنصوص البرنامج وبلورة آليات جديدة تحافظ على قدر من التوازن بين حاجة الدولة أمنيا وضون الحريات الشخصية المنصوص عليها في سوادها في آن واحد. وعكف على العمل المشترك مع قادة الكونغرس، من الحزبين، للنموصل الي صيغة تعديل مقبولة للفصل 215 السئيّ الذكر، وبنود أخرى مماثلة.

خضرت القوى الشعبية والمؤسسات الحقوقية جهودها مطالبة بإنهاء جهود التجسس بالكامل، ومناقضة التعديل، تدعمها التقارير الأمنية الرسمية المختلفة التي تنفي تعرّض الولايات المتحدة لهجمات «أرهابية»، منذ انسحاب القوات الأميركية من العراق، وربما قبل ذلك التاريخ. يشار إلى أنّ جهودا سابقة لتقييد جهود التجسس الداخلي تلتقت هزيمة «أنتية» بفارق صوتين اثنين في مجلس الشيوخ، عندما طرح السيناتور للنصويت في نهاية العام الماضي. واستفادت تلك القوة المناهضة لاتحاد خصوصيات المواطنين من تلك الجزئية، وانتظرت لإعادة طرحها مجددا في دورة الحالية للكونغرس على الرغم ما طرأ على تركيبته من تغييرات استُغرس عن فوز أغلبية من أعضاء الحزب الجمهوري بيقاعد المجلسين.

تجديد العمل بقانون التجسّس

نزولأعد المعارضة الشعبية القوية التي تبلورت بعد فشل ادوارد سنودن عن فضائح التجسس شكل الرئيس اوباما لجنة من خمسة اخصائيين في مجال الأمن والاستخبارات «لمراجعة» جهود تجسس وكالة الأمن القومي. وجاء في توصية اللجنة أنّ البيانات المستخلصة من الاتصالات الالكترونيّة والهاتفية «لم تكن ضرورية للحيلولة دون وقوع هجمات ارهابية، بل بالإمكان الحصول عليها دون عناق باللجوء الي استصدار اوامر قضائيّة بذلك».

صادق الكونغرس مطلع الاسبوع المنصزم على صيغة «توافقية» لتجديد العمل بقانون باتريوت وتوفير الغطاء القانوني لوكالة الأمن القومي والسماح لها «بالاستمرار في جمع بيانات الاتصالات الهاتفية»، الخاصة بالإميركيين والاجانب على السواء، وتعديل بعض النصوص الأخرى: كما صادق عليها الرئيس اوباما على الفور واتخذت الصيغة القانونيّة بذلك.

رمى «قانون باتريوت» الى تجديد العمل بمواد ثلاثة للمراقبة شارفت على انتهاء صلاحيتها القانونية، وإصلاح نص المادة المفيرة للجدل لدى المواطنين الأميركيين والمنظمات الحقوقية بصورة خاصة، وهي المادة التي حوّلت وكالة الأمن القومي جمع بيانات الاتصالات الهاتفية دون قيود.
التدقيق في النص المعتمد يقود الي الاستنتاج بأنّ «القانون» الجديد لا يحدّ أو يقوّض قدرة وكالة الأمن القومي على المضيّ والاستمرار بجهود وآليات التجسس المتعددة؛ خاصة انه لا يذكر من قريب او بعيد برنامج التجسس الشامل المعروف باسم «بريزم»، الذي أفاض سنودن في كشف ابعاده وأخطاره. القانون الجديد «يضع حدا لجمع البيانات بصورة جماعية دون تمييز...» ويحيل تخزينها الي

البطالة جذر التطرف

نبّه معهد كارنيغي صناع القرار بضرورة الالتفات الي ان التطرف السياسي نتيجّة طبيعية لمعدلات البطالة المرتفعة في منطقة الشرق الاوسط. وأوضح انه ينبغي «تجاوز ثنائية البطالة بين الشباب (وظاهرة) التطرف، وللتّين يمكن اعتبارهما ظاهرتين تجمدان جذورا مشتركة في ثنايا أزمة واحدة، الا وهي «عدم استعداد العديد من حكومات الشرق الاوسط ونخبها الحاكمة توسيع المجالات المتاحة أمام الاجيال الشابة... وايضاً امام الاحزاب السياسية والحركات الاجتماعية».

فشل السياسة الأميركية في العراق

اعتبر المجلس الاميريكي للسياسة الخارجيّة أنّ سياسة البيت الابيض نحو العراق لم تحصد الا الفشل، والتي تعود لاعتبارات سياسية دون شك... وتصيف الرئيس اوباما (للعنوان الاميريكي) بأنه حرب في الاتجاه الخطأ». وأضاف ان «عودة (اميركيّة) قسرية إلى ساحة المعارك في العراق من شأنها ان تمثّل هزيمة شخصية» للادارة الاميريكيّة. وأضاف ان «ارتباك سياسة واشنطن» يعود الي «تعلّق بعض المسؤولين آمالا على... دور ايران وتوظيفها كوكيل استراتيجي لاقتلاع الدولة الاسلامية». وحذر من يقين خطأ تلك التوجهات، في ظل تقدّم «داعش» ميدانيا في المرحلة الأخيرة، وانه «لا يتوفر بديل عن التحلي بالجدية».

مصر

اعتبر معهد كارنيغي أنّ جبل الشباب في تنظيم «الإخوان المسلمين» نجح في إقصاء الجيل التقليدي «بعد عملية طويلة من التفكير والنقاش الداخليين» ويقود المواجهة الراهنة والتصعيد مع النظام المصري، بل «رفض دعوة القيادي السابق محمود غزّال... للتمسك بثوابت الجماعة (واعتماد) الخيار

الشركات والمؤسسات التي توفر الخدمات الهاتفية والانترنت، والأهمّ استثناء برامج تنصّت المعمول بها.

المنظمة الحقوقية الشهيرة، النقابة الأميركية للحريات المدنية ACLU، علقت بالقول ان الصيغة الجديدة «تبقى عددا من اجراءات التخلل والتطفل وصلاحيات التجسس الحكومية مكانها دون أيّ تغيير يذكر». المسألة المركزية في هل بإمكاننا تبرير كلفة البرنامج (العالية) بغية تعزيز حرياتنا الفردية في ظل العصر الراهن بما يتّيز به من تعقّل تقني عالي».

ايضا، عبّرت «مؤسسة الأفاق الالكترونية Electronic Frontiers Fund»، الداعية لتقييد حركة التجسس، عن استيائها من عدم اعتماد الكونغرس «اصلاحات شاملة لجهود التجسس..» بل إنهاء العمل تماما بالمراقبة الشاملة للمواطنين، كما سبق له في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وما توصل اليه من صيغة نهائية في عبارة عن «تسوية» ورضية للوكالة ومؤيديها.

لم تنتظر وكالة الأمن القومي طويلا لتبنيّ تماديها في اجراءاتها السرية. ان كشفت صحيفة «نيويورك تايمز»، 4 حزيران، عن جهود «سرية للوكالة لتوسيع نطاق تجسسها على شبكة الانترنت لتشمّل المناطق الحدودية... في الأراضي الاميريكيّة ودون اللجوء لاستصدار تفويض قضائي...» واوضحت ان «القانون الجديد المعتمد «لا ينطلق على ولا يشمل برنامج التنصّت دون اذن قضائي»، تاكيدا لفقرة الاستثناء سالفة الذكر.

على الطرف المقابل، اعتبر ممثلو المؤسسات الأمنية والمصالح التجارية المرتبطة بها ان «قانون باتريوت» يشكل نوع تقويض لجهود الدولة جمع وحفظ البيانات منذ عقد السبعينيات، وما نجم عنه من تشريع قوانين تحدّ من الشائعات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية بالدرجة الأولى.

وقد تلك الجهات طوبول الحرب لتمهيد ارضية التمديد لبرامج وكالة الأمن القومي، دون قيود حقيقية، واعتبرت «قانون مكافحة الإرهاب... انه اثبت عدم فائدته للحيلولة دون تنفيذ هجمات ارهابية».

المدير السابق لوكالة الأمن القومي، كيث الكساندر، اوضح في وقت متأخر أنّ وكالته لم تدع حماسة لتوكيل شركات الخدمات الهاتفية والالكترونية الاحتفاظ بالبيانات الهائلة نظراً لخشية مسؤولي الوكالة من انكشاف البرنامج السري في حال التوجه للكونغرس طلباً لمزيد من الصلاحيات.

في واقع الامر، ستستأنف وكالة الأمن القومي جهودها لجمع البيانات بعد انقضاء ستة أشهر، التي ينص عليها التعديل الجديد وترحيل صلاحية التخزين إلى شركات الخدمة المتعددة. حينئذ ستعمد الوكالة لاستنطاق محتويات البيانات بناء على ما تقتضيه الحاجة – كما أرادت.

وصف محامي الوكالة السابق، وورث دايتر، احتدام الجدل حول «الاصلاحات» الواردة بأنها «هامشية»، اي لايجوز اعتبارها «اصلاحات شاملة». كما أوضح كبير المحامين السابق لدى وكالة الأمن القومي، ستوراوت بيكر، الداعيات الناجمة عن انكشاف برنامج التجسس قائلاً أنّ «الأضرار التي لحقت بقدرةانا الاستخباراتية هي متواضعة».

تجدد الإشارة إلى كشف منظمة حقوقية حديثاً، نقابة الحريات المدنية الأميركية، النقاب عن معلومات تؤكّد «استمرار مكتب التحقيقات الفيدرالي في مساعيه لجمع بيانات اتصالات ذات طابع

آراء

السلمي»، واعتبرها «نوعاً من الخذلان» وخشية من ان تشكل مقدّمة للتصالح مع الدولة. واضاف انّ الجيل الجديد قد «يلجأ الي تنفيذ انقلاب عسكري بدعم من الاسلاميين والضباط المستائين» من اداء سلطة الجيش والحكومة، مشيراً الي اعتقاد قادة التنظيم في الخارج، لا سيما في تركيا، من ان اضطرابات «وخلقة في الوضع الحالي تبدو في الأفق...»

المملكة السعودية

سلط معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الضوء على استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية (التي شهدت نجاحاً في مرحلتها الاولى الخاصة بالجزيرة العربية.. إذ ان هجوم القلبيط شكل خاتمة هجماته المستهدفة اربعة مساجد تتبع الحوثيين في صنعاء»، وأوضح ان تلك الهجمات رافقتها آلية تصعيد من الأطراف الأخرى منوهاً «لتحرك الحوثيين في عدن، واستمرار الغارات الجوية السعودية في اليمن، الأمر الذي عزز فرص التنظيم للعمل داخل السعودية التي اضطرت لتشتيت مواردہا». وأضاف ان التنظيم «يتأهب لإعلان كش ملك ضدّ السعودية والمضيّ لتحقيق تغييرات اوسع من شأنها احداث هزة في السياسات الاقليمية والدولية».

تركيا

الانتخابات التشريعية في تركيا كانت محط اهتمام صندوق مارشال الالماني، عربياً عن اعتقاده ان الاولوية لدى الناخبين هي الوضاع الاقتصادية، مما حدا «بأحزاب المعارضة الانتقال باهتماماتها من مسألة الهوية وخطورة ما يمثله حزب العدالة والتنمية على المؤسسة التركية الي العناية بالشأن الاقتصادي..» واستطرد بالقول أنّ قوى المعارضة «أضحت مدركة لأهمية تأمين لقمة العيش للناخبين..»

للقبول بصيغة «معدّلة» فازت بالتصويت وارسلت للبيت الابيض للمصادقة عليها وتفعيلها قانونياً. وعليه، كان ماكونيل الخاسر الأكبر، بكل ما يعمله من امتداد للمصالح الأمنية والعسكرية. في نهاية الامر، اعتبره البعض اشدّ من خسارة وكالة الأمن القومي عينها.

تسييس الانتخابات الرئاسية

معركة الحدّ من نطاق التجسس الداخلي اكتسبت بعدا انتخابيا واضطراب المرشحين المحتملين لمنصب الرئاسة التعبير عن مواقفهم في وقت مبكر من بدء الحملة، تزعمها السيناتور الجمهوري عن تيار الحريات، راندبول، الذي وقف وحيدا بين أقرانه الجمهوريين معارضا لتمديد العمل بقانون باتريوت، وما ناله من تأييد شعبي اضافي نتيجة ذلك. ويعود الفضل لبول لمرامته واستفحاله الوسائط البرلمانية لإنهاء العمل بالقانون في موعده، الاول من حزيران الجاري.

من ناقل القول أنّ بول سيعترجم «انتصاراته» الأخيرة لحشد قاعدة تاييد من قواعد الحزبين، لا سيما بين صفوف الناخبين الجدد، والذين يظنون بعين العطف إلى برنامج بول الداعي لتقليص حجم ونفوذ أجهزة الدولة وتعزيز الحريات الفردية.

تجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ إحدى الشخصيات من الحزب الجمهوري المكلفة بصياغة النصّ الاولي لقانون باتريوت، النائب جيم سيسينبرينر، عن ولاية ويسكونسن، ايضاً طوّر موافقة بشأن السلطات المفتوحة ودون قيود معربا عن معارضته «لمبالغة الدولة في تبرير جهود المراقبة والترصد. استطلاعا الراي بين صفوف الناخبين الجمهوريين توشّر على تبنيّ متواضع لجهود بول، إذ لم تتعدّ نسبة 27 في المئة، في لجم سطوة الأجهزة الأمنية.

في السنوي الشعبي، يبز بول على صدارة قائمة المرشحين من الحزب الجمهوري، ويتحالم في المرتبة الأولى مع المرشح الأوفر حظا، حاكم ولاية ويسكونسن سكوت ووكر، ومقدم على غلاة المعنصرين والمتشدين وعلى رأسهم جيب بوش، ماركو روبيو، وتيد كروز. المرشح وكر صلف إلى جانب الفريق الداعي لتجديد العمل بقانون باتريوت، وكذلك كروز؛ اما روبيو فقد أبد أول في التصويت ضدّ التجديد. رون بول من جانبه، سيستغلّ هذه التميّز في هذه القضية لحشد اوسع قاعدة دعم بين الناخبين الجمهوريين، وخاصة بين الجيل الناشئ والقيادات المؤيدة للحزب الجمهوري ايضاً.

في الشقّ «الليبرالي» من المشهد الانتخابي، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز»، 5 حزيران، مقالاً منديلاً بقلم ادوارد سنودن يعرب فيه عن تاييده، وامتدادا تاييد الصحيفة وما تمثله من نفوذ، لجهود الحدّ من التجاوزات الرقابية والتجسس. وقال سنودن: «مع كل انتصار قضائي، وكلّ تغيير في القوانين، نثبت ان الوقائع اشدّ إقناعا من (نظرية) الخوف... في ظرف زمني لا يتعدّى شهرا واحدا اقز القضاء عدم قانونية (برنامج التجسس) وتبرأ منه الكونغرس» ايضاً.

وحذر سنودن من «بقاء التهديد قائماً على ميثاق القويين المدنية»، المسجّد في التعديلات الدستورية العشرة من مجمل التعديلات سارية المفعول. واستطرد بالقول أنّ قرار القضاء الأخير يشكل «انتصاراً تاريخياً لحقوق كل فرد من المواطنين... ونتيجة مسار التغيير في الوعي الجمعي العام».

